

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية مصرف السلام أنموذجا

Operational risk management in Islamic banks Al Salam Bank

SENOUSSI Ali سنوسي علي

MAHBOUB Ali محبوب علي

University of M'sila جامعة المسيلة

ali.senoussi@univ-msila.dz

ali.mahboub@univ-msila.dz

المؤلف المرسل: محبوب علي MAHBOUB Ali الإيميل: ali.mahboub@univ-msila.dz

تاريخ القبول : 2019-09-19

تاريخ الاستلام : 2019-05-24

ملخص:

حاولنا في هذه الدراسة تقييم إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية، والذي يركز على تحليل القوائم المالية لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2015-2017)، بحيث تواجه المصارف الإسلامية، نوعين من المخاطر، فإلى جانب المخاطر التشغيلية التي تشترك فيها مع البنوك التقليدية، فهي تواجه أيضا مخاطر تنفرد بها كونها تتقيد وتلتزم بمتطلبات الشريعة الإسلامية، وتمثل إدارة المخاطر فيها تحديا، لذلك فإن إدارة المخاطر التشغيلية في المؤسسات الإسلامية تحتاج إلى مزيد من الفهم لمصادر تلك المخاطر وتطبيقاتها التي يمكن أن تحدث من خلالها الخسائر والمشكلات المالية، وعليه تعتبر إدارة مخاطر التشغيل عملية أساسية وضرورية للمصارف الإسلامية وللبنوك التقليدية على حد سواء وهي عملية متكاملة، من خلال تهيئة البيئة المناسبة وكذا الإجراءات والسياسات والتعليمات ونشر ثقافة إدارة المخاطر لدى العاملين، بالإضافة إلى ضرورة توفر أدوات مناسبة للكشف المبكر عن المخاطر حال حدوثها.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، المصارف الإسلامية، تحديات المصارف، ترشيد المخاطر التشغيلية، مصرف السلام.

Abstract:

In this study, we have tried to assess operational risk management in Islamic banks, which is based on analysis of the financial statements of Al Salam Bank Algeria during the period 2015-2017, so that Islamic banks face two kinds of risks, in addition to the operational risks it shares with ordinary banks, are also facing a unique risk of being compliant and adhering to the requirements of Islamic Sharia, operating risk management is a fundamental and necessary process for both Islamic banks and ordinary banks, through the procedures, policies and instructions of employees, the need for appropriate tools for early detection of risks.

Keywords: Al Salam Bank, Banking Challenges, Operational risk management, Islamic Banks, Risk Management

إلى تقنيات قياس المخاطر التي تتيح لها المرونة الكافية للاستجابة للمتطلبات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية كإدارة المخاطر المرتبطة بأنشطتها المختلفة.

لذلك فإدارة المخاطر التشغيلية في المؤسسات الإسلامية تحتاج إلى مزيد من الفهم لمصادر تلك المخاطر وتطبيقاتها التي يمكن أن تحدث من خلالها الخسائر والمشكلات، إضافة إلى مخاطر عدم

1 مقدمة: تعتبر المخاطر جزء لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي، خاصة تلك المتعلقة بالمؤسسات المالية، كما تتعرض المصارف التقليدية لمخاطر متقاربة ومتشابهة من حيث نوع الخطر، لاسيما في منح القروض وتوفير السيولة لمواجهة طلبات العملاء، أما المصارف الإسلامية فتواجه نوعين من المخاطر، فبجانب المخاطر التي تشترك فيها مع البنوك التقليدية، فهي تواجه مخاطر خاصة بطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي، وأصبحت اليوم بأمر الحاجة

- إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية.
- الجانب التطبيقي للدراسة وتحليل بيانات القوائم المالية.
- 2. المفاهيم والأساليب الأساسية للمخاطر وإدارة المخاطر.
- 1.2 مفهوم المخاطر: احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك الى خسائر غير مخطط لها وغير متوقعة مما يؤثر على تحقيق وتنفيذ أهدافه، مما يؤدي في حال عدم السيطرة عليها الى القضاء على البنك وإفلاسه.
- 2.2 مفهوم إدارة المخاطر: هي نظام شامل ومتكامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وقياسها وتحديد مقدار أثارها المحتملة ووضع الخطط المناسبة لتجنب هذه المخاطر أو السيطرة عليها وضبطها للتخفيف من أثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها¹.
- 3.2 المخاطر المحتملة وأنواعها: تنقسم المخاطر بطرق مختلفة إلى مخاطر عامة وهي التي ترتبط بأحوال السوق والاقتصاد عامة ومخاطر خاصة وهي التي تتصل بالمؤسسة في حد ذاتها، وتنقسم بدورها إلى مخاطر أعمال وهي التي يكون مصدرها طبيعة المنشأة أو المؤسسة وتتصل عوامل تؤثر وتتأثر بمنتجات السوق، ومخاطر مالية التي تؤدي إلى خسائر محتملة نتيجة تقلبات المتغيرات المالية وتكون في الغالب مصاحبة لنظام الاستدانة حيث تكون المؤسسة في وضع مالي لا تستطيع مقابلة التزاماتها من أصولها.
- كما تقسم من حيث إمكانية إدارتها الى: مخاطر يمكن التخلص منها، ومخاطر يمكن تحويلها لأطراف أخرى، ومخاطر يمكن للمؤسسة التعامل معها وإدارتها بنفسها²، كما يمكن تقسيم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات المالية عموماً الى مجموعتين: المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية، بالإضافة الى مجموعة ثالثة من المخاطر والتحديات التي تتعرض لها المصارف الإسلامية على وجه الخصوص.

4.2. المخاطر التي تواجه المصارف وإدارتها.

- أ- المخاطر المالية: هي المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات، وتحتوي على ما يلي:
- أ-1 مخاطر الائتمانية: وهي التي ترتبط بالطرف الآخر (العميل) والوفاء بالتزاماته في مواعيدها المحددة، وقد يكون عدم الوفاء العميل (المدين) بالتزاماته تجاه البنك في موعدها عائداً الى عدم قدرته على الوفاء من جهة أو عدم رغبته بالوفاء من جهة أخرى،

التوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية نفسها، لذلك تواجه مجموعة من التحديات المشابهة لتلك التي تواجهها البنوك التجارية.

تم التركيز في هذه الدراسة على المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الإسلامية ومدى تحوط هذه المصارف لمواجهتها سواء من خلال توفر سياسات وإجراءات لإدارة هذا النوع من المخاطر أو توفر الكفاءات الإدارية المؤهلة للتعامل معها، وذلك انسجاماً مع الممارسات السليمة في مراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية، ويأتي هذا التركيز بسبب أهمية هذه المخاطر لنمو واستقرار هذه المصارف كما ينعكس ذلك في الاهتمام المتزايد عالمياً بها ولعدم توفر دراسات حولها محلياً.

اشكالية البحث: هل هناك اهتمام من طرف المصارف الإسلامية بإدارة المخاطر التشغيلية؟

فرضيات البحث:

- تتعدد أنواع المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المصارف الإسلامية تبعاً لتعدد مصادرها.
- تشكيل خطة أو خطط للطوارئ يقلل من الخسائر التي يمكن أن تسببها مخاطر التشغيل.
- أهمية البحث وأهدافه: تكمن أهمية وأهداف البحث في:
- تقديم صورة شاملة عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية
- تحديد جوانب القوة والضعف في أداء المصارف الإسلامية في مجال إدارة وضبط المخاطر التشغيلية.
- منهج البحث: لمعالجة إشكالية هذه الدراسة سنستخدم أولاً المنهج الوصفي، الذي يقوم على جمع الحقائق حول ظاهرة المخاطر، وإدارتها في المصارف الإسلامية بشكل عام وتعريف وتحديد المخاطر التشغيلية على وجه الخصوص وآلية التحوط لها، أما ثانياً فيعتمد على المنهج التحليلي الذي يركز على تحليل القوائم المالية لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2015-2017 وما مدى قيام المصرف بالعمل على التقليل من هذه المخاطر عن طريق وضع إجراءات وسياسات بهدف تقييمها ومراقبتها.
- هيكلية البحث: لغرض التوصل الى هدف البحث والتحقق من صحة الفرضيات فقد قسم البحث الى:
- المفاهيم والأساليب الأساسية للمخاطر وإدارة المخاطر.
- مخاطر وتحديات ومسائل تنفرد بها المصارف الإسلامية.

قد الدين يكون قرضاً بفائدة كما هو الحال في الغالب في البنوك التقليدية أو دين بالذمة ناتج عن تمويل إسلامي بأحد المنتجات المالية الإسلامية.³

أ-2 مخاطر السيولة: تكون هذه المخاطر في عدم توفر السيولة الكافية للإيفاء بالتزامات المصرف في حينها أو لمتطلبات التشغيل، وقد تنتج عن سوء إدارة السيولة وعن صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة وهو ما يدعى بمخاطرة تمويل السيولة، أو تعذر بيع أصول وهو ما يدعى بمخاطرة بيع الأصول.⁴

أ-3 مخاطر سعر الفائدة (هامش الربح): في الأساس يجب أن تواجه المصارف غير الإسلامية أو البنوك التقليدية والتي تعتمد على الفائدة ومعدلاتها في تعاملاتها، بحيث تنجم هذه المخاطر عن إمكانية اختلاف سعر الفائدة خلال مدة القرض اقتراباً أو اقراضاً، غير أن المصارف الإسلامية تتأثر حقيقة بمخاطر سعر الفائدة ففي حال اعتمادها على أسعار الفائدة كسعر مرجعي لتحديد هامش ربحها وتسعير منتجاتها ستتأثر تلقائياً بالمخاطر الناشئة عن سعر الفائدة، مما يعرض المصرف الإسلامي إلى مخاطر أخرى كمخاطر الثقة والتنافس ومخاطر السحب وذلك لأن العائد الموزع على المودعين أو المستثمرين في المصارف الإسلامية أقل من العائد أو الفائدة التي قد يحصل المودعون في المصارف التقليدية عليه.⁵

أ-4 مخاطر السوق:⁶ بحيث يضع البعض مخاطر سعر الفائدة أو هامش الربح ضمن مخاطر السوق، وعليه فإن مخاطر السوق يمكن تحديد ملامحها بما يلي:

- مخاطر أسعار السلع: تبدو تأثيراتها واضحة في المنتجات الإسلامية المختلفة حيث أن المصرف هو مالك السلعة في عدة فترات مختلفة فقد يحتفظ المصرف مخزون من السلع بقصد البيع، أو كنتيجة لدخوله في عقد من عقود الاستصناع أو السلم، وبالتالي فإن انخفاض سعرها هنا بشكل لم يسبق توقعه أو دراسة احتمالاته سيؤدي إلى خسارة محققة لا محالة.

- مخاطر أسعار الأسهم: عندما يكون البنك مالكا لأسهم وتنخفض أسعارها، أو تكون الأسهم ضماناً لديه فينخفض قيمة الضمان الذي لديه مقابل تسهيلات أو تمويل ممنوح لعملائه.

- مخاطر أسعار الصرف: هذه المخاطر قد تكون متعلقة بأسباب عامة كانهخفاض في غالبية الأسهم في بلد ما أو ارتفاع صرف عملة

معينة مقابل معظم العملات الأخرى أو ارتفاع سعر سلعة معينة أو سلع مرتبطة ببعضها نتيجة لظروف عامة، بحيث تعتبر المصارف الإسلامية أكثر تعرضاً لهذه المخاطر نظراً لعدم جواز استخدامها للمشتقات المالية المعروفة في إدارة هذه المجموعة من المخاطر كما تفعل المصارف التقليدية، وإن كان بالإمكان استخدام طرق أخرى فعالة مطابقة للشريعة.⁷

أ-5 المخاطر التشغيلية: مصدرها الأخطاء البشرية أو المهنية أو الناجمة عن التقنية أو الأنظمة المستخدمة، أو التي تنجم عن الحوادث الداخلية في المصرف كما تشمل أيضاً المخاطر القانونية حيث اعتبرتها اتفاقية بازل للرقابة المصرفية جزءاً من المخاطر التشغيلية، ويمكن أن تنتج هذه المخاطر عن عوامل داخلية وخارجية وتسبب بخسارة للمصرف سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.⁸

3. مخاطر ومساائل وتحديات تنفرد بها المصارف الإسلامية: بالإضافة إلى المخاطر سابقة الذكر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك بشكل عام، فهناك بعض المخاطر تنفرد بها المصارف الإسلامية دون غيرها بالإضافة إلى بعض المسائل والتحديات التي تناولها وتطرق لها خبراء في مجال إدارة المخاطر وكذا الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، ومن ذلك:

1.3 مخاطر غياب الفهم الصحيح للمخاطر في العقود الإسلامية: إن غياب الفهم الصحيح لعمل المصارف الإسلامية ومبدأ رسالتها الخراج بالضمان والغنم بالغرم سواء لدى المتعاملين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الأخطر من ذلك أن يكون لدى العاملين في المصارف والذي يؤدي إلى مخاطر في الثقة وإلى مخاطر السحب، بسبب الشعور بعدم وجود فروق جوهرية بينها وبين البنوك التقليدية من حيث أن العائد على الودائع قد لا يكون منافساً مقارنة بالفوائد التي يتقاضاها المودعون لدى البنوك التقليدية.

أو ما يدعى بمخاطر الإزاحة التجارية وتحدث بشكل رئيسي في حال لجوء المصارف الإسلامية بسبب المنافسة إلى دعم عائدات المودعين من أرباح المساهمين، أو إلى محاولة ضمان بعض الودائع الاستثمارية بالاعتماد على اجتهادات فقهية لا تتمتع بالإجماع والاستقرار.⁹

2.3 المخاطر المؤسسية: تحتاج المصارف الإسلامية إلى خبرة وكوادر بشرية ونظم أكثر فعالية، إلى الحد الذي جعلنا نرى عدداً من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي يجتهدون في محاولة جعل

5.3. عدم جواز استخدام المشتقات المالية التقليدية :إن استخدام المشتقات المالية كالخيارات مثلا والمستقبلات والمقايضات بأسعار الفائدة وهذه المشتقات تفيد البنوك التقليدية من حيث يمكن اعتبارها من وسائل إدارة المخاطر والتخفيف من آثارها وكذلك تعتبر مصدرا للدخل، فقد اتفق الفقهاء على عدم جوازها وبالتالي فليس باستطاعة المصارف الإسلامية استخدامها، ويحاول الباحثون ابتكار طرق متطابقة مع الشريعة الغراء وتحقق بعض النتائج المرجوة في هذا المجال مما قد نأتي على ذكره خلال بحثنا بإدارة المخاطر.

6.3. تحديات انتقال المخاطر: إن لنقل المخاطر جوانب متعددة لعل أبرزها يكمن في انتقال المخاطر بين الحسابات الجارية الودائع الجارية تحت الطلب والودائع الاستثمارية، وكذا انتقال مخاطر رأس المال في المصارف الإسلامية إلى الودائع الجارية، فإن أساس الحسابات الجارية في المصارف الإسلامية أنها قرضا حسنا لأصحاب المصرف لا يستحق أية فائدة وتلتزم المصارف برده عند الطلب، وعليه فمن المفترض وجوب حماية كاملة لأصحاب الودائع الجارية من مخاطر أعمال المصرف، من الناحية الشرعية كون الحسابات الجارية تعتبر قرضا حسنا للمصرف والمصرف يضمن سدادها عند الطلب، غير أن مبدأ الخراج بالضمان والغرم بالغرم لا ينطبق مع هذا الواقع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نرى أن حسابات الاستثمار أيضا يمكن أن تتأثر أيضا بالمخاطر العامة للودائع الجارية، فهي كقرض تزيد من المديونية للمصارف الإسلامية وبالتالي من مخاطرها المالية¹³.

4. إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية :إن لإدارة هذه المخاطر درجة كبيرة من الصعوبة وتحتاج إلى إدارة عليا تؤسس لمعايير فعالة من أجل التقليل منها مع الأخذ في الحسبان كل ماله صلة بمخاطر التشغيل، لأن معرفة هذه المخاطر وإدارتها وتقييمها هي من بين العوامل الرئيسية في نجاح المصارف الإسلامية كانت أو البنوك تقليدية وتحقيقها لأهدافها المنشودة.

1.4. إدارة المخاطر التشغيلية وفق لجنة بازل: في يوم 16 جانفي 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد السابق لمعدل الملاءة المصرفية، وطلبت إرسال التعليقات عليها من طرف المعنيين والمختصين والهيئات (ومنها صندوق النقد الدولي) قبل نهاية شهر ماي 2001 كان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية عام

مخاطر الصيغ الإسلامية للتمويل مساوية تماما لمخاطر التمويل بالفائدة، فهي وجدت لتكون بديلا متكاملًا عن البنوك الربوية بمفاهيم ووسائل مختلفة جذريا وأهداف واضحة منسجمة مع بعضها ومع الغايات الكلية للشريعة والتي قد تفقدها رسالتها وأهدافها¹⁰.

3.3. مخاطر تتعلق بصيغ التمويل الإسلامية: قد تكون الآراء المتباينة للفقهاء في بعض مسائلها وخاصة إذا لم يوجد نظام قضائي فعال، وعليه فإن صيغ التمويل الإسلامي تنفرد بمخاطر تتعلق بشروطها الشرعية وطبيعتها بما يدعى بمخاطر الطرف الآخر من ذلك مثلا:

- تراجع العميل عن اتمام الصفقة حتى بعد صدور الوعد عنه ودفع العربون.
- عدم زيادة السعر أو العائد في حال تأخر العميل عن السداد في الموعد المتفق عليه.
- عدم التسليم في الوقت المتفق عليه كما هو الحال في عقود السلم أو الإستصناع، ويمكن أن يكون ذلك أيضا لسبب لا يعود للزبون مباشرة: انعكاس مخاطر الزراعة في عقود السلم.
- مخاطر عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته نتيجة ظروف عامة.
- عدم جواز تداول بعض العقود في الأسواق المنظمة أو خارجها بشكل مباشر.
- عدم لزومية بعض العقود وإمكانية التراجع، كحالة تمتع الزبون بخيار التراجع في عقد الإستصناع مثلا.
- تلف السلع قبل انجاز بيعها وتسليمها للزبون أو تلفها وهي مؤجرة.
- ضمان العيب الخفي في المراجعة أو عدم توفر المنفعة في العين في الإجارة¹¹.

4.3. مخاطر الدخل الحلال والدخل الحرام: تظهر أكثر بالبنوك التقليدية التي تقدم خدمات إسلامية أو نوافذ إسلامية أو لديها فروع إسلامية، وهي من المخاطر العامة الخطيرة، فإذا لم يكن لديها رقابة جدية وحقيقية من هيئة رقابة شرعية تقوم بدورها كما يجب، مما يؤدي إلى خلط المال الحلال بالمال الحرام وقد ينشأ ذلك من بداية افتتاح أو التأسيس إذا ما استعمل المال الحرام الناجم عن المراجعة في ذلك¹².

البشرية اللازمة للمصارف وخاصة في ظل واقع توسعها السريع¹⁶.

- مخاطر التزوير: وتشمل تزوير الشيكات والمستندات والوثائق المختلفة واستخدامها، وتقدر إحدى الدراسات الإحصائية أن جرائم التزوير تشكل 10-18% من أسباب خسائر البنوك.

- تزيف العملات: قدرت إحدى الجهات الأمريكية المسؤولة أن كمية العملات النقدية المزورة من عملة الدولار والمتداولة خارج الوم.أ والتي لا يتمكن أي خبير من كشف تزويرها بحدود البليون دولار، والذي يبين حجم هذه المشكلة.

- السرقة والسطو، والمخاطر الناشئة عن استخدام أجهزة الصرف الآلي¹⁷.

- المخاطر الناتجة عن الجرائم الإلكترونية: وخاصة بعد التوسع في استخدام التقنيات المختلفة في المعاملات المصرفية وتشمل بطاقات الائتمان، ونقاط البيع بالبطاقات، واستخدام الإنترنت، والهاتف والجوال، وكذلك الناجمة عن تبادل المعلومات إلكترونياً.

- مخاطر ناشئة عن أخطاء أو أعطال أو عدم كفاية في البرامج التقنية المستخدمة في المصارف¹⁸.

- المخاطر القانونية: حيث تنشأ هذه المخاطر في حالة عدم الالتزام بالقوانين أو القواعد ونستطيع توقع احتمالات عدد من المخاطر القانونية منها¹⁹:

- المخاطر الناجمة عن الأخطاء في المستندات أو العقود أو التوثيق.

- المخاطر الناجمة عن الفساد وعدم فعالية النظام القضائي في بلد ما.

- المخاطر الناجمة عن التأخير في اتخاذ بعض الإجراءات القانونية في المواعيد المحددة.

- المخاطر الناجمة عن المخالفات في بعض القوانين، كمخالفة قوانين مكافحة غسيل الأموال أو مكافحة الإرهاب، وكذا القوانين المقيدة لتحويل العملات والعملات الإلكترونية أو تداول العملات.

حيث تعتبر المصارف الإسلامية أكثر عرضة لهذه المخاطر نظراً لتعدد العقود واعتمادها على صيغ مختلفة لكل منها لكل منها شروطها وإجراءاتها الخاصة.

2001 لكن لكثرة الملاحظات والردود، تم تمديد مهلة التطبيق حتى عام 2005، إذ يقوم الاتفاق الجديد على ثلاثة أسس رئيسية وهي:

- الطريقة المستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر واللازم لمواجهة كافة المخاطر.

- ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة، أي أن يكون البنك أو غيره خاضعين لإشراف الجهات الرقابية الآلية للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال الاقتصادي من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بذلك.

- نظام فعال لانضباط السوق وبالتالي السعي لاستقراره، ويتطلب هذا من أي مصرف أو مؤسسة مالية بأن تقوم بالإفصاح عن رأس مالها ومدى تعرضها للأخطار وكذا الطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر حتى يكون للعملاء في هذه المؤسسات ودائنوها على علم بها، ولتتمكنوا أيضاً من تقدير المخاطر التي قد يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات، وبالنسبة لكفاية رأس المال سمحت الخطة الجديدة للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة هذه المخاطر¹⁴

2.4. أنواع المخاطر التشغيلية: ترى لجنة بازل أن لهذه المخاطر تعبير له عدة معاني في الصناعة المصرفية، وعلى ذلك فإن البنوك ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص لها، ويمكن تحديد أنواع هذه المخاطر المتعلقة بأحداث معينة والتي تنطوي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة، منها:

- الاختلاس والاحتيال المالي والجرائم الناجمة عن فساد ذمم الموظفين: في دراسة اعتمدت مراجعة لخمس سنوات في عدد من البنوك العالمية، تبين أنه 60% من حالات الاختلاس قام بها موظفون في البنوك، منها 20% قام بها مديرون، وأن ما نسبته 85% من خسائر البنوك كانت بسبب عدم أمانة الموظفين، ومبدئاً فإنه من المفترض أن تكون المصارف الإسلامية أقل عرضة لهذا النوع من المخاطر نظراً للأهمية التي يفترض أن توليها هذه المصارف للمستوى الأخلاقي لموظفيها والبيئة الأخلاقية التي يتوجب توفرها في المعاملات داخلياً وخارجياً¹⁵.

- مخاطر ناجمة عن أخطاء بشرية للموظفين: قد تكون غير مقصودة ولكن نتيجة الإهمال أو عدم الخبرة، كما تتعرض المصارف الإسلامية بجديّة لهذا النوع نتيجة لنقص الكوادر والخبرات والمؤسسات التي تعني بتدريب المهارات للكوادر

المبدأ الرابع: يجب على البنوك وضع تعريف تقييم للمخاطر التشغيلية الملازمة لمنتجاتها وأنشطتها والعمليات المتعلقة بمعالجة المنتجات وأنظمتها.

المبدأ الخامس: ضرورة إيجاد طريقة لضمان استمرار تقييم المستوى المقدر للمخاطر التشغيلية والاحتمالات المادية للتعرض للخسائر مع وجود تقارير منتظمة بشأن المعلومات ذات الصلة ترفع للإدارة العليا ومجلس الإدارة بحيث تدعم الإدارة التفاعلية للمخاطر التشغيلية.

المبدأ السادس: يجب أن تتوفر لدى البنوك سياسات وطرق وإجراءات للسيطرة على المخاطر التشغيلية، كما عليها أن تعمل على تقييم جدوى اعتماد استراتيجيات بديلة لتحديد المخاطر والسيطرة عليها.

المبدأ السابع: يجب أن تكون لدى البنوك خطط للطوارئ ومواصلة الأعمال لضمان استمرارية قدرتها على العمل ولتقليل الخسائر حال مواجهة أي توقف عن العمل.

المبدأ الثامن: يتعين على الجهات الإشرافية أن تتأكد من أن كافة البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها بغض النظر عن حجمها، يتوفر لديها إطار فعال لتحديد وتقييم ومراقبة والحد من المخاطر التشغيلية الجوهرية والسيطرة عليها وذلك من خلال منهج شامل لإدارة المخاطر.

المبدأ التاسع: يتعين على الجهات المشرفة أن تجري تقييمًا منتظمًا لسياسات البنوك وإجراءاتها فيما يتعلق بمخاطر التشغيل ويتم التأكد من وجود آليات مناسبة لإعداد التقارير.

المبدأ العاشر: يتعين على البنوك أن تقوم بعمليات وافية من الإفصاح العام حتى تمكن المتعاملين في السوق من تقييم منهجها في إدارة المخاطر التشغيلية.²³

ب. اقتراح لإدارة المخاطر التشغيلية بالمصارف الإسلامية: أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية معايير الرقابية الخاصة بالمخاطر:²⁴

- معيار كفاية رأس المال للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية.

- المخاطر السياسية: في ظل العولمة والسيطرة الأحادية تقريباً على العالم وعلى المنظمات الدولية ومن ذلك القرارات الصادرة عن بعض الدول الكبرى أو عن مجلس الأمن أو المنظمات الدولية الأخرى بالحصار الاقتصادي أو المقاطعة لدولة ما أو لمؤسسة بذاتها.²⁰

3.4. طرق إدارة مخاطر التشغيل في المصارف الإسلامية: إن الطرق المتاحة لتحديد وإدارة المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية، حيث نجد الطرق التقليدية الموحدة التي لا تتعارض مع مبادئ التمويل الإسلامي متاحة بدرجة متساوية للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة لذلك هناك حاجة لتكييف الأدوات التقليدية أو لتطوير أدوات جديدة متوافقة مع مقتضيات الشرعية وبالمثل فإن عمليات ونظم التحكم الداخلي، والمراجعة الداخلية والخارجية جميعها قابلة للتطبيق من طرف المؤسسات المالية الإسلامية تماماً مثلها مثل المؤسسات التقليدية، فإن المؤسسات المالية الإسلامية بحاجة لتطوير هذه الإجراءات والعمليات بدرجة أكبر تجعلها قادرة على التعامل مع المخاطر الإضافية الخاصة بها.

أ. الممارسات السليمة في إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية. المبادئ صادرة عن لجنة بازل وهي عبارة عن مجموعة من الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية، وهذه المبادئ كالتالي:²¹

المبدأ الأول: على مجلس الإدارة أن يكون على دراية بالسمات الرئيسية للمخاطر التشغيلية بالبنك باعتبارها فئة متميزة من المخاطر المتعين إدارتها.

المبدأ الثاني: دور مجلس الإدارة في ضمان إدارة مخاطر التشغيل إلى عملية تقييم مستمرة ومراجعة شاملة وتدقيق فعال يقوم بها موظفون أكفاء ليس لديهم علاقة عمل بإدارة المخاطر ومؤهلون لمباشرة هذه المهمة.

المبدأ الثالث: ينبغي أن تتولى الإدارة العليا التنفيذية المسؤولية عن تطبيق إطار إدارة هذه المخاطر الذي يقره مجلس الإدارة، على أن يكون الموظفون في كافة المستويات على دراية بمسؤولياتهم فيما يتعلق بإدارة هذه المخاطر، ويتعين على الإدارة العليا أيضاً أن تتولى المسؤولية عن تطوير السياسات والإجراءات الخاصة بإدارتها في كافة أنظمة البنك وأنشطته ومنتجاته.²²

حالة الكوارث والأضرار وإطلاق مشروع مخطط استمرار نشاط المصرف²⁵.

2.5. وصف متغيرات الدراسة: طرق احتساب رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية

كان اعتماد سابقا بشكل شبه كلي على الرقابة والتدقيق الداخلي لغرض إدارة وتقييم مخاطر التشغيل، وعلى الرغم من أهميتها غير أنه شهدت السنوات الأخيرة تطورات في إدارة هذه المخاطر حيث اعتمدت على الهياكل والعمليات المحددة لتحقيق هذا الهدف، بحيث أن توفر مجموعة من برامج إدارة المخاطر التشغيلية يوفر قدرا أكبر من الأمان والسلامة، حيث أخذت المؤسسات المصرفية والهيئات الدولية المختصة تتجه نحو التقدم في معالجة المخاطر التشغيلية بنفس مستوى أهمية مخاطر الائتمان والسوق.

يبقى اختيار المنهج المناسب لإدارة المخاطر التشغيلية يعتمد على عدة عوامل أهمها حجم البنك وتطوره وطبيعة مستوى أنشطته، وهناك عدة عوامل أساسية لضمان فعالية إطار إدارة هذه المخاطر بغض النظر عن حجم البنك أو نطاق عمله ويشمل ذلك توفر الاستراتيجيات الواضحة وفصل المسؤوليات بالإضافة إلى فعالية إعداد التقارير الداخلية وخطط الطوارئ ومدى كفاءة مجلس الإدارة والإدارة العليا وتوفير نظام رقابة داخلية فعال ومتين وتحديد الصلاحيات²⁶.

وبشكل عام فإن الهدف من طرح المخاطر التشغيلية ليس زيادة رؤوس أموال البنوك وإنما التأكد من زيادة قدرتها على حسن إدارة ومواجهة المخاطر التشغيلية، ويعتمد المنهج المستخدم في قياس رأس المال اللازم على درجة التطور والتعقيد الإحصائي في عمليات وأنشطة البنك.

وفيما يلي أهم المناهج والطرق الملائمة لاحتساب متطلبات رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية الواردة في ورقة بازل الإستراتيجية²⁷:

- المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية.

- الضوابط الإدارية للمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية فقط باستثناء: (أ) مؤسسات التأمين الإسلامية (التكافل)، (ب) صناديق الاستثمار المشتركة الإسلامية.

- على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تراعي المجموعة الكاملة لمخاطر التشغيل ذات الأهمية التي تؤثر على عملياتها، بما في ذلك مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية للأشخاص والنظم الناتجة من أحداث خارجية، وتأخذ في الاعتبار الأسباب المحتملة للخسائر الناتجة من عدم الالتزام بالشريعة.

- على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع إطار عمل شامل وسليم لتطوير وتنفيذ بيئة رقابية احترازية لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة عن أنشطتها.

- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تجري مراجعات دورية لاكتشاف أوجه الخلل في التشغيل ومعالجتها، ويجب أن تشمل المراجعات والتقييم لنظم الرقابة الداخلية على إجراء تدقيق مستقل للحسابات وتقييم يضطلع به مدققين داخليين و/أو خارجيين.

5. الجانب التطبيقي للدراسة:

1.5. عينة الدراسة: تشمل الدراسة مصرف السلام الجزائر وبالاعتماد على القوائم المالية للسنوات 2015-2017 حيث يعمل المصرف على التقليل من هذه المخاطر عن طريق وضع إجراءات وسياسات بهدف تقييم ومراقبة هذا النوع من المخاطر، تم تأسيس خليتين للإشراف على هذه المهمة وهما:

- خلية المخاطر العملية (مخاطر التشغيل) - خلية امتثال.

ومن جهة أخرى، أنشأ المصرف إدارة مكلفة بحماية الأنظمة المعلوماتية من أجل احتواء جزء من المخاطر التشغيلية وذلك بضبط هذه المخاطر عبر تطوير أداتين أساسيتين تتمثلان في تحليل النتائج على النشاط في

أ. الطريقة الأولى: منهج المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach: يتم احتساب متطلبات رأس المال بناء على مؤشر واحد وهو إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات، حيث يتم الوصول لرأس المال اللازم عبر

حاصل ضرب إجمالي الدخل في نسبة ثابتة (ألفا- Alpha) والتي تم تحديدها من قبل لجنة بازل في الورقة الإسترشادية بـ 15%، ويتم الاحتساب وفق المعادلة التالية:

متطلبات رأس المال = متوسطات إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات x ألفا.

$$K_{BIA} = (\sum (GI1.... n * \alpha))/n$$

حيث: K_{BIA} : متطلب رأس المال، GI : الدخل الإجمالي السنوي لآخر 3 سنوات n : عدد السنوات α : النسبة الثابتة (ألفا) وحددتها اللجنة بنسبة 15%.

ب. الطريقة الثانية: المنهج المعياري Standardized Approach (SA): بالرغم من أن هذه الطريقة تعتمد أيضا عوامل ثابتة كنسبة من إجمالي الدخل إلا أنها تسمح للبنوك بتقسيم العوامل حسب وحدات العمل وبالتالي تكون أكثر مرونة من منهج المؤشر الأساسي.

وتحتسب متطلبات رأس المال بناء على عدة مؤشرات بحيث يتم تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل المصرفي وحسب الخدمات المصرفية المقدمة وفقا للجدول التالي:

ويعرف اتفاق بازل 2 إجمالي الدخل على أنه إجمالي دخل الفوائد وغير الفوائد قبل طرح أي مخصصات أو المصاريف التشغيلية والمصاريف المدفوعة مقابل خدمات الإسناد، ويستثنى من إجمالي الدخل أية إيرادات استثنائية مثل دخل الاستثمارات في الأوراق المالية، أو دخل بيع شركة تابعة، أو التعويضات من التأمين، وفي حال كان إجمالي الدخل في إحدى السنوات الثلاث بالسالب (أي خسارة) فإنها تستثنى من الاحتساب، وتقتصر فقط على السنوات التي يكون فيها إجمالي الدخل موجبا، وتعتبر هذه الطريقة أبسط المناهج لاحتساب المتطلبات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية وتكون ملائمة للبنوك التي لا تعمل على المستوى العالي.

جدول 1. تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل المصرفي وحسب الخدمات المصرفية المقدمة

وحدات العمل المصرفية	المنتجات (النشاط)	المؤشر Indicator	معامل رأس المال
الاستثمار	تمويل الشركات	الدخل الإجمالي	$\beta_1 = 18\%$
	تمويل التجارة والتداول	الدخل الإجمالي	$\beta_2 = 18\%$
الأعمال المصرفية	الخدمات المصرفية بالتجزئة	الدخل الإجمالي	$\beta_3 = 12\%$
	الخدمات المصرفية التجارية	الدخل الإجمالي	$\beta_4 = 15\%$
	المدفوعات والتسويات	الدخل الإجمالي	$\beta_5 = 18\%$

خدمات الوكالة	الدخل الإجمالي	$\beta_6 = 15\%$
خدمات إدارة الأصول	الدخل الإجمالي	$\beta_7 = 12\%$
خدمات الوساطة المالية	الدخل الإجمالي	$\beta_8 = 12\%$
أخرى		

المصدر: ورقة بازل الإسترشادية 2003.

وبذلك تكون عناصر المعادلة هي:

$$\text{متطلبات رأس المال} = \left[\text{متوسط إجمالي الدخل لكل وحدة عمل} \right] \times (\text{بيتا لكل نشاط}) / 3$$

$$3K_{TSA} = [\sum \text{years 1-3 max } (GI_{1-8} \times \beta_{1-8})] /$$

تقوم البنوك الكبيرة والتي يكون لها مجموعة مصرفية وتعمل على المستوى الدولي وتتصف عملياتها بالتطور والتعقيد باستخدام أسلوب داخلي لتحديد وتقييم حجم تعرض البنك للمخاطر التشغيلية واحتساب رأس المال التنظيمي اللازم لمواجهتها، بحيث تتميز هذه الطريقة بأنها أكثر تقدماً من الطرق السابقة كما تعتبر أكثر ملاءمة لتحديد وتعريف لمخاطر التشغيل في المؤسسات المصرفية، ويتم تحديد المتطلبات الرأسمالية وفق هذا المنهج على قياس حجم التعرض لهذه المخاطر عبر نظام القياس الداخلي المستخدم، كما يحتاج استخدام هذا المنهج موافقة واعتماد السلطة الرقابية.

3.5. تحليل بيانات القوائم المالية لمصرف السلام

الجزائر

حيث أن: K_{TSA} : متطلبات رأس المال، GI : الدخل الإجمالي السنوي في سنة محددة لكل نشاط من الأنشطة الثمانية.

β : النسبة الثابتة (بيتا) وحدتها اللجنة بنسبة محدد لكل نشاط كما هو مبين في الجدول أعلاه.

قد يكون إجمالي الدخل في سنة معينة لبعض وحدات العمل سالبا مما يؤدي بمتطلبات رأس المال لهذه الوحدة بالسالب أيضا، ولكن بما انه سيتم إضافتها لمتطلبات رأس المال لوحدة العمل الأخرى والتي قد تكون موجبة فإن ذلك سيكون إجمالي متطلبات رأس المال لإجمالي وحدات العمل موجبا، وفي حالة ما إذا كانت الوحدات سالبة فإنه يتم استبعاد هذه السنة من الاحتساب.

ج. الطريقة الثالثة: منهج القياس المتقدم (AMA)

Advanced Measurement Approach

جدول 2. احتساب متطلبات رأس المال باستخدام أسلوب المؤشر الأساسي الوحدة: آلاف دينار

البنك	اجمالي العائد			متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل KBIA
	2015	2016	2017	

$K_{BIA} = (\sum (GI1 \dots n * \alpha)) / n$				
$K_{BIA} = (0.15 * 1181246 + 0.15 * 1080086 + 0.15 * 301357) / 3 =$	1181246	1080086	301357	مصرف السلام الجزائر
128 134.45	6	6		

المصدر: التقارير السنوية لمصرف السلام، تاريخ الاطلاع 2019/02/09 متاح على:

<https://www.alsalamalgeria.com/pdf/Rapport-Annuel-ASBA-2017-AR.pdf>

<https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2016.pdf>

<https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2015.pdf>

6. الخاتمة: تعتبر إدارة مخاطر التشغيل عملية أساسية وضرورية للمصارف الإسلامية وللبنوك التقليدية على حد سواء وهي عملية متكاملة، ولكي تكون فعالة لابد أن تشمل: تهيئة البيئة المناسبة في المصرف من خلال الإجراءات والسياسات والتعليمات المناسبة ونشر ثقافة إدارة المخاطر لدى العاملين، مع ضرورة توفر أدوات لتوقع المخاطر وقياسها وقياس لأثارها على أعمال المصرف وموجوداته، بالإضافة إلى توفر أدوات مناسبة للكشف المبكر عن المخاطر حال حدوثها.

إن إدارة المخاطر في طبيعتها عملية مستمرة من التطوير والابتكار فعلى الإدارات أن تكون لديها الأهلية والخبرة لعملية لتوقع المخاطر المحتملة والمستجدة وابتكار الوسائل المناسبة لعملية الكشف المبكر عن المخاطر وأدوات القياس والمتابعة الواعية المستمرة من خلال التقارير النمطية وأن تكون قادرة على ابتكار الحلول المناسبة للمشاكل التي قد تعترض المصرف.

يبين الجدول أعلاه متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل ووفق هذا المنهج يتم احتساب متطلبات رأس المال بناء على مؤشر واحد وهو إجمالي العائد لآخر ثلاث سنوات، حيث يتم الوصول لرأس المال اللازم عبر حاصل ضرب إجمالي العائد في نسبة ثابتة والتي تم تحديدها من قبل لجنة بازل في الورقة الاستراتيجية بـ 15%، كما يمتلك المصرف أداة تحليل وقياس ومتابعة مختلف المخاطر التي قد تطرأ أثناء تنفيذ العمليات وهي تتمثل في تقرير ربع سنوي يتم إعداده من قبل إدارة المخاطر ووجهه إلى إدارة العامة ومجلس إدارة، ويعرض التقرير مختلف المخاطر بتعريفها وتحديد أدوات قياسها وأدوات التحوط من أثارها على نشاط المصرف، كما تم خلال سنة 2017 اعتماد العديد من السياسات المنظمة لأنشطة المصرف والمؤطرة إدارة وتسيير المخاطر.

7. الأشكال والرسومات البيانية:

جدول 1. تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل المصرفي و الخدمات المصرفية المقدمة

وحدات العمل المصرفية	المنتجات المصرفية (النشاط)	المؤشر Indicator	معامل رأس المال
الاستثمار	تمويل الشركات	الدخل الإجمالي	$\beta_1 = 18\%$
	تمويل التجارة والتداول	الدخل الإجمالي	$\beta_2 = 18\%$

الخدمات المصرفية بالتجزئة	الدخل الإجمالي	$\beta_3 = 12\%$
الخدمات المصرفية التجارية	الدخل الإجمالي	$\beta_4 = 15\%$
المدفوعات والتسويات	الدخل الإجمالي	$\beta_5 = 18\%$
خدمات الوكالة	الدخل الإجمالي	$\beta_6 = 15\%$
خدمات إدارة الأصول	الدخل الإجمالي	$\beta_7 = 12\%$
خدمات الوساطة المالية	الدخل الإجمالي	$\beta_8 = 12\%$

المصدر: ورقة بازل الإسترشادية 2003.

جدول 2. احتساب متطلبات رأس المال باستخدام أسلوب المؤشر الأساسي الوحدة: آلاف دينار

البنك	اجمالي العائد			متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل KBIA
	2017	2016	2015	
مصرف السلام الجزائر	1181246	1080086	301357	$K_{BIA} = (\sum (GI1 \dots n * \alpha)) / n$ $K_{BIA} = (0.15 * 1181246 + 0.15 * 1080086 + 0.15 * 301357) / 3 = 128\ 134.45$

المصدر: التقارير السنوية لمصرف السلام، تاريخ الاطلاع 2019/02/09 متاح على:

<https://www.alsalamalgeria.com/pdf/Rapport-Annuel-ASBA-2017-AR.pdf>

<https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2016.pdf>

<https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2015.pdf>

8. قائمة المراجع:
- 1- فلاح حسن الحسني و مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائم للنشر، ط1، 2000.
 - 2- طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة: عثمان بابكر أحمد ورضا سعد الله، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2003.
 - 3- نبيل حشاد، اتفاقية الغات، دار الأنس للتوزيع والنشر، مصر، 2004.

- 4- صادق راشد الشمري، إدارة المصارف. مطبعة الأفراح، بغداد، 2008.
 - 5- هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة سطيف، 2012.
 - 6- شوقي بورقية، تكلفة وإجراءات التمويل في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2004.
 - 7- فضل عبد الكريم محمد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، السودان، 2007.
- المقالات والتقارير:**
- 1- حنان محمد المعيوف ومحمد رضوان عبد العزيز، مجلة الرسالة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الجامعة الدولية الإسلامية ماليزيا، 2017.
 - 2- نصر عبد الكريم، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، دراسة لطبيعتها وسبل ادارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، 2007.
 - 3- حسين الحاج، أدوات المصرف الإسلامي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت العدد 2، 2004.
 - 4- أحلام بوعبدلي وثريا السعيد، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية: دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03، ديسمبر 2015.
 - 5- خزعلي، نضال صاحب، أثر المخاطر التشغيلية في الصيرفة الالكترونية في ضوء مبادئ بازل 2 دراسة تطبيقية في بعض المصارف العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 20، الفصل الثالث، 2012.
 - 6- مجلس الخدمات الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات.
 - 7- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية حساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004.
- 8- إبراهيم كراسنة ، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر ، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي – أبوظبي.
- المداخلات:**
- 1- محمد علي القري، الإبداعات في عمليات وصيغ التمويل الإسلامي وانعكاسات ذلك على صورة مخاطرها، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السنوي السابع للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية حول إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، عمان، 2004.
 - 2- نوال بن عمار، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، جامعة سطيف، الجزائر.
- مواقع الانترنت:**
- 1- مجلس الخدمات المالية الإسلامية – " مجلس الخدمات الإسلامية بماليزيا يصدر معايير رقابية للمصارف الإسلامية، متاح على <http://www.bltagi.com/files/01/04.doc>
 - 2- التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر <https://www.alsalamalgeria.com/pdf/Rapport-Annuel-ASBA-2017-AR.pdf>
<https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2016.pdf>
<https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2015.pdf>
 - 3- صندوق النقد العربي، ورقة بعنوان: إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، السنوي الثالث عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية، القاهرة، 2004.
 - 4- ورقة بازل الإسترشادية، الثالثة الصادرة في أبريل 2003.
9. الهوامش

¹ فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار واثم للنشر، ط1، 2000، ص 166.

- ¹⁹ نوال بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 4.
- ²⁰ فضل عبد الكريم محمد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، السودان، 2007، ص 8
- ²¹ خزعلي، نضال صاحب، أثر المخاطر التشغيلية في الصيرفة الالكترونية في ضوء مبادئ بازل 2 دراسة تطبيقية في بعض المصارف العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 20، الفصل الثالث، 2012، 265.
- ²² عبد الكريم نصر، مرجع سبق ذكره، ص 18.
- ²³ إبراهيم كراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي - أبوظبي، 2006، ص ص 42-43.
- ²⁴ مجلس الخدمات المالية الإسلامية - " مجلس الخدمات الإسلامية بماليزيا يصدر معايير رقابية للمصارف الإسلامية، متاح على <http://www.bltagi.com/files/01/04.doc>
- ²⁵ التقرير السنوي 2017، مصرف السلام الجزائر، ص ص 35-54 <https://www.alsalamalgeria.com/pdf/Rapport-Annuel-ASBA-2017-AR.pdf>
- ²⁶ صندوق النقد العربي، ورقة بعنوان: إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، اع السنوي الثالث عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية، القاهرة، 2004.
- ²⁷ ورقة بازل الإسترشادية، القائمة الصادرة في أبريل 2003.
- ² محمد علي القري، الإبداعات في عمليات وصيغ التمويل الإسلامي وانعكاسات ذلك على صورة مخاطرها، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السنوي السابع للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية حول إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، عمان، 2004، ص 21.
- ³ مجلس الخدمات الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية-ديسمبر 2005، ص 11.
- ⁴ حنان محمد المعيوف، محمد رضوان عبد العزيز، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مجلة الرسالة، الجامعة الدولية الإسلامية ماليزيا، 2017، ص 50.
- ⁵ مجلس الخدمات الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 39.
- ⁶ نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، جامعة سطيف، ص 3.
- ⁷ طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة: عثمان بابكر أحمد ورضا سعد الله، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2003، ص 167.
- ⁸ نصر عبد الكريم، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، دراسة لطبيعتها وسبل ادارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، 2007، ص ص 14-15.
- ⁹ هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة سطيف، 2012، ص 69.
- ¹⁰ طارق الله خان وحبيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 132.
- ¹¹ حسين الحاج، أدوات المصرف الإسلامي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت العدد 2، 2004، ص 9.
- ¹² هاجر زرارقي، مرجع سبق ذكره، ص 61.
- ¹³ شوقي بورقبة، تكلفة وإجراءات التمويل في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2004، ص 27.
- ¹⁴ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية حساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004، ص ص 7-8.
- ¹⁵ نبيل حشاد، اتفاقية الغات، دار الأونس للتوزيع والنشر، مصر، 2004، ص 12.
- ¹⁶ محمد حسين، أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية، 2011، ص ص 7-8.
- ¹⁷ صادق راشد الشمري، إدارة المصارف. مطبعة الأفراح، بغداد، 2008، ص 195.
- ¹⁸ أحلام بوعبدلي وثريا السعيد، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية: دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03، ديسمبر 2015، ص ص 119-120.